MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص اقتصادي حول الحرب على غزة

العدد 8 – 21/12/2023

التحول الديموغرافي القسري المتسارع في فلسطين: استقراء الماضي لفهم الحاضر

التحول الديموغرافي القسري المتسارع في فلسطين: استقراء الماضي لفهم الحاضر

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

هذا الملخص هو الثامن ضمن سلسلة ملخصات اقتصادية حول الحرب على غزة يعدها معهد "ماس" بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

1. مقدمة: تحدي الديموغرافيا الفلسطينية في مواجهة العقيدة الإسرائيلية

تأثر الوجود السكاني في الأرض الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس)، وقبل أي من المؤثرات الطبيعية، بقوى طاردة ولّدها الاحتلال الإسرائيلي المطول، في مواصلة عملية استيطانية بدأت داخل حدود دولة إسرائيل ما قبل العام 1967، وامتدت لتشكل أكبر تحدٍّ ديموغرافي أمام الفلسطينيين، في سعي المشروع الصهيوني إلى الاستيطان في كامل أرض فلسطين. في المقابل، وبحسب رؤية أحد كبار علماء الديموغرافيا، الإسرائيلي سيرجيو ديلابرجولا (Sergio Dellapergola, 2010)، تواجه إسرائيل كذلك معضلة وجودية مختلفة في تحقيق أهدافها الأساسية: الحفاظ على نظام ديموقراطي، تأكيد يهودية هوية الدولة، وضمان المساحة الجغرافية القصوى للدولة، حيث يمكن لها تحقيق أي اثنين من هذه الأهداف العليا، لكن ليس الثلاثة معاً. أي، إذا كانت إسرائيل ستبقى دولة يهودية وتحتفظ بالمساحة القصوى، لا يمكن أن تكون ديمقراطية، وفي نهاية المطاف عليها اعتماد معادلة تنطوي على مساومة على أحد تلك الأهداف الاستراتيجية.

بل يذهب الخبير الحريص على إسرائيل الليبرالية أبعد من ذلك، ويضيف أن هناك سقفاً (threshold) لنسبة العرب من إجمالي السكان التي يمكن تحملها دون فقدان هوية الدولة اليهودية والديمقراطية (بين 20-25%)، ودون الانزلاق نحو نموذج دولة واحدة ثنائية القومية. خلال العقد الأخير، تفاقمت حدة هذه التناقضات المتمثلة في زيادة النشاط الاستيطاني للأرض الفلسطينية، وتكثيف تدفق الهجرة اليهودية باتجاهها، وصعود نعرة دينية عنصرية إقصائية ومعادية للديمقراطية في مركز المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، تواجهها قوى ليبرالية رافضة التخلي عن الديمقراطية لصالح أيٍّ من قيم المساحة أو يهودية الدولة. بات هذا الجدل الديموغرافي لا يخص فقط مستقبل دولة إسرائيل ومواطنيها اليهود على المستوى الداخلي القومي، بل يمس بالشعب الفلسطيني الصامد في الأرض المحتلة رغم هذا المشهد المقلق.

استطاعت إسرائيل منذ 1967 تجنب حسم هذه المعضلة فيما يخص العلاقة مع الشعب الفلسطيني، وبخاصة منذ ترسيم الحدود الداخلية في الضفة الغربية بين ولايتها (jurisdiction) وولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، اعتماداً على مفاهيم لإدارة الصراع تفصل بين الولاية على السكان، والسيطرة على الأرض (Joel Singer). سعت هذه الاستراتيجيات إلى حصر صلاحيات السلطة الوطنية المدنية على أكبر نسبة ممكنة للسكان الفلسطينيين في أقل مساحة ممكنة من أراضي الضفة - استناداً إلى سياسات طورتها من تجربة احتلال ومحاصرة قطاع غزة (Darryl Li). أفضى هذا النهج الاستعماري إلى ابتداع تصنيفات (أ)، و(ب) و(ج)، التي تضمن تجميع حوالي 90% من سكان الضفة المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) في 40% من مساحتها، ما أتاح 60% من مساحتها أمام إسكان أكبر قدر ممكن من المستعمرين الإسرائيليين اليهود.

في الرؤية الإسرائيلية التاريخية، فإن تحقيق التفوق الديموغرافي ضمن حدود اتفاق الهدنة لعام 1949 لم يشكل إشكالية، حيث ما زالت نسبة غير اليهود من إجمالي السكان لا تزيد على 20%. لكن سيطرة إسرائيل الديموغرافية ليست بالأمر المؤكد عندما يحسب الجميع داخل المجتمع الإسرائيلي الأهداف الصهيونية الثلاثة الأساسية المذكورة أعلاه. ما يضيف إلى التحول الديموغرافي المتسارع داخل المجتمع الإسرائيلي تعقيداً، الارتفاع المتواصل للوزن السكاني والثقافي والسياسي لليهود الحريديم (المتدينين الشرقيين)، مقابل تراجع نسبة اليهود الإسرائيليين من أصول إثنية وتيارات دينية أخرى، وتراجع حجم الهجرة الوافدة. كل هذه الضغوطات تدفع إسرائيل بعيداً عن الهوية العلمانية الاشتراكية والتكوين الديموغرافي الأوروبي للحركة الصهيونية التي أسست وقادت الدولة في عقودها الخمسة الأولى. بينما شكل هذا المكون في 2015 حوالي 11% من إجمالي سكان إسرائيل اليهود والعرب، يتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 32% بحلول 2065 (Even). بالتالي، بقدر ما يمثل الزحف الاستعماري للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة بأقل عدد ممكن من سكان فلسطينيين أكبر تحدٍّ سكاني لفلسطين دون منازع، فإن هذه الاستراتيجية الاستعمارية للتوسع الجيو-ديموغرافي، تولد، بدورها، أزمات جديدة-قديمة في عمق المجتمع الإسرائيلي.

2. جعل قطاع غزة فارغ من السكان

في تقرير أصدرته الأمم المتحدة قبل عشر سنوات يُحلل واقع قطاع غزة، وماهية الفرص حتى عام 2020 ليصبح القطاع مكاناً يمكن العيش فيه، ألقت الخاتمة نظرة تشاؤمية حول مستقبل القطاع وسُكانه تُحيل إلى استحالة تحول القطاع إلى منطقة صالحة للسكن دون تغيرات مفصلية على الحياة اليومية لسكان القطاع.[1] منذ ذلك الحين، لم يتغير توقع الأمم المتحدة، بل أُعيد تأكيده في تقريرٍ صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أشار إلى بطء عملية التنمية وإعادة الإعمار ما بعد عام

1 https://www.unrwa.org/userfiles/file/publications/gaza/Gaza%20in%202020.pdf

2014، ووصف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بكونها الأسوأ منذ عام 1967.[2] لاحقاً في عام 2017، أعلنت الأمم المتحدة أن الوضع في قطاع غزة أصبح يميل إلى الكارثة مقارنة بالتوقعات في العام 2012.[3]

إن هذه الحالة المستعصية والتي تُفضي إلى ظروف اقتصادية واجتماعية لا تصلح للعيش البشري، لا تأتي بمعزل عن السياق الجيوسياسي لقطاع غزة الذي أفرز هذا الوضع، كما لا تقتصر فقط على ظروف معيشية صعبة. فسنوات طويلة من الحصار لقطاع غزة وتجلياته على حالة التنمية المحلية، وبالتالي الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسُكان تندرج تحت الهدف المُعلن بتفريغ هذه البقعة الجغرافية من مقدراتها البشرية. هدفٌ لطالما كان واضحاً في السياسات والتصريحات الإسرائيلية، ونجده متموضعاً بشكل صريح كذلك في كلٍ من الوثائق المُسربة والخطط المُعلنة، ويتجلى بأبهى صوره في سياق العدوان الحالي.

تأثر الوجود السكاني في الأرض الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس)، وقبل أي من المؤثرات الطبيعية، بقوى طاردة ولّدها الاحتلال الإسرائيلي المطول، في مواصلة عملية استيطانية بدأت داخل حدود دولة إسرائيل ما قبل العام 1967. امتدت لتشكل أكبر تحدٍّ ديموغرافي أمام الفلسطينيين، في سعي المشروع الصهيوني إلى الاستيطان في كامل أرض فلسطين. سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، فإن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي لإفراغ الأرض الفلسطينية من مكونها الديموغرافي الأصلي تنتهك القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة.[4] منذ القرن الماضي، أقر عدد كبير من الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تُدين الاحتلال العسكري وتُحدد شؤون إدارة المُستعمِر للمُستعمَر والتي، إن تم تطبيقها، تساهم في منع التغيرات الديموغرافية. فيها، يُعامل الترحيل القسري، أو أية محاولة لتغيير التركيبة الديموغرافي بالأخص بمرجعية أيديولوجية تهدف لفرض هيمنة مجموعة على الأخرى، كجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.[5]

الأهم من ذلك، أن الترحيل القسري هُنا لا يقتصر على الترحيل الفيزيائي، بل يمتد أيضاً ليشمل الترحيل عبر التهديد أو الإجبار، فحتى هذا النوع من الترحيل يُعتبر قسرياً.[6] كذلك، هناك العديد من القوانين التي "تُنظم" حالة "الحرب" فيما يتعلق بالأبعاد الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل الحق في الغذاء، والماء، والدواء، وحماية المدنيين، وقصف المرافق الصحية، وما إلى ذلك.[7] إلا أن الوقائع تُشير إلى أن الأراضي الفلسطينية ومكوناتها الديموغرافية الفلسطينية مرت بسلسلة طويلة من التغيّرات أضحت تُشكل تهديداً حقيقياً للمكون الديموغرافي الفلسطيني ومستقبل صموده وتنميته. في سياق العدوان الحالي، فالتجاوزات الواضحة للقانون الدولي تظهر جليّاً في ممارسات الاحتلال وسعيه لمحو المكون الديموغرافي الفلسطيني وحصره -آنياً- في مساحات جغرافيّة ضيقة تمهيداً للسيطرة على المساحات المفرغة حديثاً.

حتى اللحظة، يُعد هذا العدوان الأقسى ديموغرافياً من ناحية أعداد الشهداء والنازحين، والتي تصل ما يزيد على ضعف أعداد النازحين أثناء العدوان الحاصل عام 2014، بل اجتاز عدد ضحايا نكبة 1948. علاوة على ذلك، أفضى العدوان الحالي إلى تغيرات ديموغرافيّة يمكن رصدها بشكل واضح في علاقة السكان بالمكان، وبالتحديد في شمال قطاع غزة، فيُعيد العدوان الحالي بمحاولاته تفريغ شمال قطاع غزة الذاكرة الجمعية للمحاولات الحثيثة على مرّ التاريخ لترحيل المكون الديموغرافي الفلسطيني لهذه المساحة الجغرافية الصغيرة.

بالتالي نحن الآن أمام محاولة جاهدة للقيام "بنكبة" جديدة، كما عبر المسؤولون الإسرائيليون وجمهورهم منذ بداية هذا العدوان.[8] لموضعة هذا العدوان ومحاولات التهجير في السياق الأوسع للمخطط الاستعماري لفلسطين، ولقطاع غزة على وجه الخصوص، يرصد هذا الملخص أبرز السياسات الكُبرى التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي لتفريغ فلسطين من المكون الديموغرافي الأصيل وإحلال المكون الاستعماري مكانه. يرصد هذا المُلخص المحطات التاريخية في النهج الذي أوصلنا الى الخطر المحدق بجعل قطاع غزة فارغاً من السكان على مرحلتين، حتى عشية 7 أكتوبر، وخلال العدوان الحالي. نستعرض في كل مرحلة السياسات المستخدمة للتضييق على الحيز الديموغرافي-الجغرافي الفلسطينيّ في قطاع غزة.

2 https://unctad.org/system/files/official-document/tdb62d3_en.pdf
3 https://news.un.org/en/story/2017/07/561302-living-conditions-gaza-more-and-more-wretched-over-past-decade-un-finds
4 منها اتفاقية لاهاي (1907)، مُعاهدة جنيف الرابعة (1949)، والعديد من القرارات لمجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة. تجدر الإشارة إلى أن "الأراضي الفلسطينية" في المواثيق الدولية تُشير إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وليس لكامل فلسطين التاريخية.
5 https://www.badil.org/phocadownload/Badil_docs/publications/wp15-introduction.pdf
6 https://www.badil.org/phocadownload/Badil_docs/publications/wp15-introduction.pdf
7 https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/10/18/pr1-ar-gaza-attack-1697652561.pdf
8 https://www.newarab.com/news/israel-rolling-out-gaza-nakba-2023-minister-says

3. صدمات في التحول الديموغرافي القسري في فلسطين

يُشير مصطلح "التحول الديموغرافي" في المجتمعات إلى التحول التاريخي في عدد السكان مدفوعاً بعوامل طبيعية تتمثل في معدلات الوفاة والولادة، والتي تنقل شكل المجتمعات من مجتمعات قديمة ذات معدلات ولادة ووفاة مرتفعة، إلى مجتمعات حديثة ذات معدلات خصوبة وولادة ووفاة منخفضة.[9] في المجتمع الفلسطيني، على الرغم من وجود هذا الأساس الطبيعي لمعدلات الوفاة والولادة، إلا أن التحول الديموغرافي ككل فيما يتعلق بعلاقة السكان بالمكان، يصطدم بتحولات ديموغرافيّة قسرية نتجت عن تاريخ طويل لمشروع إحلالي لا يسعى فقط إلى القضاء على المكون الديموغرافي الفلسطيني، بل واستبداله بمكون ديموغرافي مغاير ومعادٍ. عبر سياساتٍ تخطيطية وبنائية إسرائيليّة، استندت إسرائيل في سعيها لترحيل المكون الديموغرافي الفلسطيني إلى ثنائية منع التنمية الفلسطينية والتشريد الفلسطيني.[10] نتيجة لذلك، تغيرت مكونات الخارطة الديموغرافية لتوزيع الشعب الفلسطيني على مرّ التاريخ.

بحسب تجارب الشعوب، وفي الحالة الفلسطينية تماماً، يعمل المشروع الاستعماريّ، بشكل أساسي، على استبدال السكان الأصليين، بمستعمرين جدد، ويواجه السكّان الأصليون على يد المستوطنين إزالةً رمزيّةً وفيزيائيّة.[11] ويستخدم المستعمرون التخطيط كإحدى الأدوات لفرض القوة والهيمنة والقانون بناءً على الأجندات والأهداف الخاصة بهم،[12] وتشترك السياسة الاستعماريّة الصهيونية في جوهرها مع غيرها من النماذج الاستعمارية عبر التاريخ. يستخدم الاحتلال سياسة "معادية وغير متعاطفة" مع الفلسطينيين في الوقت الذي تدعم فيه خطط المستعمرين التنموية والخدمية،[13] التي لها الأثر المعاكس تماماً على المجتمعات الفلسطينية،[14] وكان لهذه السياسة آثارها الجغرافيّة والديموغرافيّة على السُكان الفلسطينيين والمستوطنين اليهود. بشكل أكثر تفصيلاً، تشمل سياسات النقل السكاني القسري الحرمان من الإقامة، وممارسات الأجسام والمؤسسات غير الرسمية (مجموعات المستوطنين مثلاً)، وتقسيم المناطق والتخطيط التمييزي لوضع نُظم دائمة، ومصادرة الأراضي ومنع استخدامها، والفصل، والحرمان من الموارد الطبيعية، ورفض عودة اللاجئين، وقمع المقاومة،[15] والتي يُمكن رؤية غالبيتها بوضوح في حالة قطاع غزة.

تُشكل هذه العمليات مجتمعة محاولة لإفراغ الحيّز الجغرافيّ من مكوّنه الديموغرافيّ، وهذا ما يمكن وصفه بمفهوم "التطهير المكاني" الذي يُقصد به الاحتلال والدمار للحيز المكاني، واقتلاع السكان منه،[16] والذي قد يشكل أحد العوامل للهجرة الداخليّة، وترك المكان خالياً ديموغرافياً. هذا ما يمكن تسميته بـ"الترانسفير" أو "الترحيل الصامت"، الذي يُشير إلى اتباع أساليب غير مباشرة للترحيل، من خلال جعل حياة الفلسطينيين صعبة ودفعهم إلى الهجرة.[17] هنا يستخدم راسم خمايسي مصطلح "ديموغرافوبيا" ليصف الحالة التي تدفع حالة "الخوف والمهابة من الديموغرافيا" لدى المخططين الإسرائيليين إلى حالة مؤثرة في ""توزيع موارد الجغرافيا والديمقراطية واقتسامها في مكان أو كيان جيوسياسي معين"،[18] هذا ما نلاحظه في السياق الاستعماري في فلسطين.

الأهم من ذلك، كما يلمح كناعنة،[19] بما أسماه "عامل الرقم والزمن" إلى زيادة الترحيل الفلسطيني في القرن الماضي، الذي جاء نتيجة عملية تشريد والمتناسب طردياً وزيادة حجم المستوطنين. وهذا ما قد يُرينا بوضوح عنصر الإحلال المتجذر في المشروع الاستيطاني الصهيوني، الذي يهدف، بشكل مركزي، إلى ضمان التقليل من عدد السكان الفلسطينيين، وضمان أكبر مساحة من الأرض للطرف الآخر بشكل موازٍ، أو كما يصفها كناعنة "بتنظيف" القُرى العربيّة من العرب.[20] هذا ما يمكن رؤيته اليوم في محاولات إفراغ شمال قطاع غزة من المكون الديموغرافي الفلسطيني، وتحويله لمنطقة عازلة بين مكونها الفلسطيني الأصلي وبين المكون الاستيطاني الإسرائيلي، كما ستستعرض الورقة لاحقاً.

---

9 Kirk, D. (1996). Demographic Transition Theory. Population Studies, 50(3), 361-387

10 B'Tselem, (2019). Planning Policy in the West Bank. https://www.btselem.org/planning_and_building

11 Wolfe, P. (1999). Settler Colonialism. A&C Black; Wolfe, P. (2006). Settler Colonialism and the Elimination of the Native. Journal of Genocide Research, 8(4), 387-409.

12 Zeid, M., & Thawaba, S. (2018). Planning under a Colonial Regime in Palestine: Counter Planning/Decolonizing the West Bank. Land Use Policy, 71, 11-23.

13 Zeid, M., & Thawaba, S. (2018). Planning under a colonial regime in Palestine: Counter Planning/decolonizing the West Bank. Land Use Policy, 71, 11-23.

14 B'Tselem, (2019). Planning Policy in the West Bank. https://www.btselem.org/planning_and_building

15 https://www.badil.org/phocadownload/Badil_docs/publications/wp15-introduction.pdf

16 حنفي، ساري. (2009). "التطهير المكاني: محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الإسرائيلي". المستقبل العربي، مج. 31، ع. 260، ص 67-84.

17 زريق، إيليا (2003). "الديموغرافيا والترانسفير: طريق إسرائيل إلى اللامكان". مجلة الدراسات الفلسطينية 55 (14): 42-59.

18 خمايسي، راسم. (2019). "الديموغرافوبيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف". سياسات عربية، العدد 39، ص 6-29.

19 كناعنة، شريف. (1992). الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟. القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية.

20 كناعنة، شريف. (1992). الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟. القدس: مركز القدس العالمي للدراسات الفلسطينية.

من خلال متابعة التسلسل التاريخي منذ تلك الفترة، نلحظ أن السياسات الديموغرافيّة الإسرائيلية والهاجس الديموغرافي اليهودي أدت إلى انعكاس الميزان الديموغرافيّ عبر سنين الاحتلال الطويلة الى تقليل الفجوة الديموغرافية بشكل كبير بين اليهود والعرب في فلسطين، وذلك من خلال الزيادة الطبيعية والهجرة اليهودية المكثفة.[21]

يظهر هذا الهوس بحصر أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في مساحة ضيقة في قطاع غزة، والذي غالباً ما يتم نقاشه من خلال نموذج "السجن المفتوح".[22] يخلص إيلان بابيه في كتابه حول "السجن الأكبر على الأرض" إلى أن هذه السياسات السياسية، القانونية، والفيزيائية، والتي تُعيق أي مُحاولة لحصول الفلسطينيين على حق تقرير مصيرهم، أو على حقوق إنسانية ومدنية أساسية، متجذرة بالأساس في "الروح الصهيونية" الملتزمة بتطهير أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من الأرض المقدسة، ومُحاصرة البقية،[23] ويأتي الحصار مثلاً حالة واضحة لهذه الخلاصة. فيصف بابيه ما يحدث في قطاع غزة على إثر الحصار بأنه "إبادة متزايدة" (Incremental Genocide)، كونه يتم عبر سلسلة طويلة من السنوات.

إذاً، التحول الديموغرافي الذي تشهده فلسطين ليس تحوّلاً طبيعياً ناجماً عن العلاقة ما بين معدلات الخصوبة والوفاة، أو بين الريف والحضر، بل عن ظروف استعمارية خارجية تُعيد صياغة الوجود الفلسطيني في المكان. في فلسطين، ترتبط عوامل الطرد بشتى السياسات والخطط الاستعمارية التي تُقلل من قدرة الفلسطيني على الصمود في أرضه. هذا ما نلاحظه عامةً عبر السنين بالنسبة للهجرة الداخلية، التي كان أبرزها كثافة موجة الهجرة الداخلية نتيجة النكبة، وتالياً نتيجة حرب 1967. فمثلاً، وارتباطاً بالعامل السياسي المؤثر على الديموغرافيا في الحيز المكاني، تُشير الإحصاءات إلى أن 42.2% من الفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة هم لاجئون، نتيجة لعقود من الممارسات الإسرائيلية التي هجّرت الشعب الفلسطينيّ من أراضيه.

تُفرز هذه السياسات المركزية المتعلقة بالعزل، والإغلاق، والعدوان، حالة من "النكوص التنمويّ" الممأسس، وبالتحديد الاقتصاديّ، ما حال دون قدرة قطاع غزة على تجاوز الصدمات والتنمية، التي أحدثت تشوّهات بنيوية طويلة الأمد على بنية تحتيّة بالأساس ضعيفة جداً، وجعلت الاقتصاد تابعاً للاحتلال.[24] يظهر أثر ذلك في المؤشرات الديموغرافية المركزية المرتبطة بالفقر، والبطالة، والأمن الغذائي، والتي تُسجل بشكل مستمر معدلات منخفضة إذا ما قورنت بمعدلات المؤشرات ذاتها في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما يدفع الأفراد إلى الرحيل قسراً عن قطاع غزة.[25]

4. ملامح التحول الديموغرافي القسري في قطاع غزة حتى عشية العدوان

عند نقاش ثُنائية الديموغرافيا والمكان، يُعتبر قطاع غزة الحالة القصوى لتمثيل التأثيرات الواضحة للتغيرات القسرية الديموغرافية، وأثر الكثافة الديموغرافية القسرية في الحيز المكاني الواحد على جميع مآل الحياة اليومية. فالتحول الطبيعي للديموغرافيا كما تم تعريفه في بداية الورقة، يُشير إلى التحول التاريخي في معدلات الخصوبة والوفاة، أما العكس من ذلك، فالتحوّل القسري بالضرورة يُشير إلى عوامل غير طبيعية تؤثر في معدلات الخصوبة والوفاة. بينما شكل العدوان المتكرر على قطاع غزة تغيّراً في معدلات الوفيات الذي لا يقتصر على الطبيعي، بل يرتبط بحالات الاستشهاد، كما تشكل الهجرة من وإلى قطاع غزة بسبب الاحتلال عبر السنين عاملاً إضافياً للتغيّر الديموغرافي القسري في قطاع غزة.

على إثر النكبة عام 1948، تدفق حوالي 300 ألف فلسطيني من المُهجرين الفلسطينيين إلى غزة؛ أي ما يُقارب ثُلث العدد الإجمالي للاجئين في حيّز مكاني صغير،[26] الأمر الذي أدى -دون شك- إلى تغيّر واضح في المكوّن الجُغرافي لحيّز غزة السابق. نتيجة لذلك، أضحى ما يُقارب 17% من مجموع اللاجئين يعيشون في "قطاع" غزة، حتى عام 1961، وبذلك ظهر تجمع ديموغرافي جديد إلى المدينة والقرية وهو مخيم اللاجئين. أما في العام 1967، فتمت السيطرة الإسرائيلية على

21 خمايسي، راسم. (2019). "الديموغرافوبيا في القدس: الواقع والتحولات والاستشراف". سياسات عربية، العدد 39، ص 9.

22 Ilan Pappe, The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories, (Oneworld Publications, 2017), can be accessed at: https://ia801504.us.archive.org/35/items/the-biggest-prison-on-earth/The%20Biggest%20Prison%20on%20Earth.pdf

23 Ilan Pappe, The Biggest Prison on Earth: A History of the Occupied Territories, (Oneworld Publications, 2017), can be accessed at: https://ia801504.us.archive.org/35/items/the-biggest-prison-on-earth/The%20Biggest%20Prison%20on%20Earth.pdf

24 Roy, S. (1999). De-development Revisited: Palestinian Economy and Society since Oslo. Journal of Palestine Studies, 28(3), 64-82; Roy, S. (1995). Civil Society in the Gaza Strip: Obstacles to Social Reconstruction. In Civil Society in the Middle East, Volume 2 (pp. 221-258). Brill; Nashef, H. A. (2022). Giving a Face to the Silenced Victims: Recent Documentaries on Gaza. Quarterly Review of Film and Video, 39(1), 120-138

25 Bellisari, A. (1994). Public Health and the Water Crisis in the Occupied Palestinian Territories. Journal of Palestine Studies, 23(2), 52-63; Barakat, S., Milton, S., & Elkahlout, G. (2020). Reconstruction under Siege: the Gaza Strip since 2007. Disasters, 44(3), 477-498.

26 https://ppc-plo.ps/ar/?action=menu_det&id=260

قطاع غزة، وصادر الاحتلال مساحات من الأراضي الفلسطينيّة وحلّ مكانها مستوطنات أبرزها مستوطنتا إيرز ونيسانيت. بيد أن جميع مستوطنات قطاع غزة تم إفراغها في العام 2005، ليعود المكوّن الديموغرافي السُكاني الوحيد في قطاع غزة هو الفلسطيني.

حتى عشية العدوان الحالي، كان يسكن في مساحة قطاع غزة الصغيرة المُقدرة بحوالي 465 كيلومتراً مربعاً حوالي 2.2 مليون فلسطينيّ، ليصل بذلك معدل الكثافة إلى 5936 فرداً في الكيلو متر المربع الواحد.[27] شكل اللاجئون 66% من مجموع السكان،[28] وكانوا يعيشون في ثماني مخيمات للاجئين. تُظهر بيانات الأونروا أنه على الرغم من عدم اتساع مساحة المخيمات، بل تقلصها في حالة ثلاثة مخيمات وهي البريج، ودير البلح، وخانيونس، إلا أن أعداد اللاجئين المسجلين يزداد في قطاع غزة بشكل كبير منذ عام 1948،[29] مما يُنذر بأزمة ديموغرافية حاصلة وتفاقمها مع مرور السنين، ومن المتوقع تفاقمها مع العدوان الحالي.

يُعدّ العدوان المتكرر على قطاع غزة العامل المركزي المؤثر على التغيّر الديموغرافي في حالته القسرية في قطاع غزة. فمنذ انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة العام 2005، تعرض قطاع غزة إلى خمسة حروب أفرزت ما يزيد على مائة ألف نازح داخليّاً في قطاع غزة، وتركت ما يزيد على العدد نفسه دون مأوى. آخرها كان عدوان العام 2021، الذي أسفر عن نزوح أكثر من 74 ألف فلسطيني من منازلهم بسبب القصف وهدم البيوت، فقد تم تدمير ما يزيد على 7 آلاف وحدة سكنيّة.[30] إثر عدوان العام2014 ، بقي 29 ألف فلسطيني نازحاً بعد مرور ثلاث سنوات على العدوان، نتيجة لبقاء ثُلث منازل النازحين قيد الإعمار حتى تلك اللحظة.[31] النتيجة الأهم، أنه حتى بعد انتهاء العدوان، بقيت رغبة الأفراد بالهجرة مرتفعة، لتصل نسبة الأسر أو أحد أفرادها التي فكرت بالهجرة 29%،[32] علماً أن إمكانية خروجهم من قطاع غزة تكاد تكون معدومة.[33] أما في السياق العام، فمجموع السياسات الإسرائيلية، وأهمها الحصار، تعمل بشكل ممنهج على تدمير أي بنية تنموية قادرة على توفير ظروف اقتصادية اجتماعية مهيئة للعيش في قطاع غزة. هذا كان إحدى الأهداف المركزية للاحتلال عند فرض الحصار على غزة؛ خلق ظروف تجعل الأفراد لا يقوون على العيش ويرغبون بالرحيل "بمفردهم". يؤدي الحصار على البضائع وتقييد الحركة إلى الحيلولة دون قدرة السُلطات في غزة على تقديم أو توفير الخدمات، أساسيّة كانت أم طارئة.[34]

5. ديموغرافية العدوان الحالي

عملت إسرائيل منذ عام 1967 على صياغة مجموعة سياسات عمدت من خلالها إلى تقليص المكون الديموغرافي الفلسطيني في قطاع غزة، كان أهمها سياسة اقتصادية لقطاع غزة تتسم بمعدلات بطالة مرتفعة، ومستويات معيشة منخفضة، مشجعة بذلك السكان، وبالتحديد اللاجئين، على الرحيل "بمفردهم".[35] كذلك، تعددت المشاريع التي هدفت إلى تهجير سكان قطاع غزة إلى مصر، أهمها كان "خطة إيلاند" التي ظهرت عام 2004 لأول مرة. تهدف الخطة التي اقترحها مستشار الأمن القومي السابق، غيورا إيلاند، إلى إجبار مئات الآلاف من سكان غزة للهجرة إلى مصر عبر خلق أزمة إنسانية تجبرهم على الرحيل.[36] إحدى تجليّات هذه الخطة كان فرض الحصار على غزة، والذي اعتبره إيلاند غير خانق بما يكفي وبالتالي يتوجب على إسرائيل تشجيع الفلسطينيين على ترك غزة ككل بدلاً من فرض الحصار.[37] في عام 2020، قدم إيلاند نسخة محدثة للخطة تُتيح ترحيل الفلسطينيين من غزة بشكل غير مباشر عبر السماح لهم العبور للعمل في مصر والدول العربية. شدد أيلاند على أن "إلغاء اتفاقات السلطة مع إسرائيل يشكل فرصة لصياغة سياسة إسرائيلية مستقلة تجاه غزة (..) والتوقف عن اعتبار أن غزة والضفة ستبقيان كياناً سياسياً واحداً كما يرى الفلسطينيون".[38] ليس مستغرباً بالتالي أن يكون إيلاند أول من رفع صوته عالياً مطالبا بسحق قطاع غزة منذ الأيام الأولى للعدوان.

27 https://www.pcbs.gov.ps/students/Population
28 https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4507
29 https//:www.palquest.org/ar/highlight%/22189/D8%A7%D9%84%D9%84%D8
30 https://mezan.org/uploads/files/1644219360370.pdf ; https://cdn1.ichr.ps/cached_uploads/view
31 https://www.ochaopt.org/content/three-years-2014-conflict-29000-people-remain-displaced
32 https://samanews.ps/ar/post/249471/
33 Veronese, G., Pepe, A., Diab, M., Jamey, Y. A., & Kagee, A. (2021). Living under Siege: Resilience, Hopelessness, and Psychological Distress among Palestinian Students in the Gaza Strip. Global Mental Health,
34 Elkahlout, G. (2018). Reviewing the Interactions between Conflict and Demographic Trends in the Occupied Palestinian Territories: The Case of the Gaza Strip. Journal of Sustainable Development, 11(3)
35 Omri Shafer Raviv (2021) Israeli Emigration Policies in the Gaza Strip: Crafting Demography and Forming Control in the Aftermath of the 1967 War, Middle Eastern Studies, 57:2, 342-356, DOI: 10.1080/00263206.2020.1864335
36 https://www.madamasr.com/en/2023/10/25/feature/politics/the-sinai-solution-reimagining-gaza-in-the-post-oslo-period/
37 https://www.madamasr.com/en/2023/10/25/feature/politics/the-sinai-solution-reimagining-gaza-in-the-post-oslo-period/
38 https://www.amad.ps/ar/post/373369/

يُظهر العدوان الحالي بشكل "مكثف" جوهر المشروع الصهيوني كمشروع إحلالي يسعى للقضاء على المكون الديموغرافي الفلسطيني وإحلال المكون الديموغرافي الإسرائيلي في مكانه، أولاً عبر الإبادة المباشرة للفلسطينيين،[39] وثانياً، الترحيل القسري لسُكان المناطق ومحاولة تفريغها عبر التدمير الممنهج لجميع مقومات الحياة في المناطق المختلفة لقطاع غزة لدفع الأفراد قسرياً على الرحيل أولاً، وثانياً، عبر الترهيب والتهديد بالقتل. منذ بداية العدوان، لم تُخفي قوات الاحتلال نيتها خلق "منطقة عازلة" فارغة من المكون الديموغرافي الفلسطيني تفصل ما بين مستوطنات غلاف غزة من الجهة الشماليّة وشمال القطاع، أي ما مساحته 20% من مساحة غزة.[40] بهذا، انطلق مخطط تهجير شمال قطاع غزة من السكان بشكله الصريح في اليوم الخامس من العدوان بتهديدات مباشرة لسكان شمال قطاع غزة بالترحيل.[41]

حتى الحادي عشر من شهر كانون الأول، رصدت تحليلات صور الأقمار الصناعية تدمير مباني قطاع غزة، والتي طالت ما بين 33-41.7% من المباني التي تعرضت للهدم أو للضرر.[42] بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، من أصل مجموع المباني المدمرة، ما يزيد على 52 ألف وحدة سكنية تهدمت بالكامل،[43] وما يفوق 254 وحدة سكنية تضررت بشكل جزئي، ما يحول دون قدرة السُكان العيش فيها. على إثر ذلك -إضافة إلى جملة الاعتداءات البنيويّة الأخرى-، بلغ إجمالي عدد النازحين، حتى الثالث عشر من كانون الأول، 1.6 مليون شخص، ما يعادل 73% من سكان قطاع غزة، بحسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.[44]

الأهم من ذلك، أنه لا يمكن قراءة محتويات هذه الصور الجوية بمعزل عن المُخطط المعلن لتهجير السكان؛ فنجد أن النسب الأكبر للمباني التي تعرضت للأضرار والتدمير تتركز في القسم الشماليّ من القطاع، في محافظتي غزة وشمال غزة، إذ طال التدمير ما يُقارب 60-73% من المباني فيها، والذي يُساوي ما بين 65-78 ألف مبنى.[45] تظهر محاولات تفريغ الشمال واضحة بشكل بالغ عند متابعة الهجمات على البنى التحتية الأساسية اللازمة لبقاء السكان على قيد الحياة في المحافظات الشمالية في قطاع غزة. فالمناطق الزراعية تحولت من مساحات خضراء إلى أرض مُفقرة بفعل التجريف الممنهج للبساتين والدفيئات أثناء الاجتياح البري لقوات الاحتلال.[46]

على مستوى البنية التحتية الصحية، أوعزت قوات الاحتلال بإخلاء 22 مستشفىً وما يزيد على 2000 مريض من شمال قطاع غزة.[47] كذلك، قام الاحتلال بمحاولات إضافية لترحيل سكان الشمال إلى الجنوب عبر منع المساعدات الإنسانية والغذائية من المرور إلى شمال القطاع، ما أفضى لخطر المجاعة الذي يلوح بالأفق مع مرور الأيام. إن هذا النزوح الهائل للسكان في قطاع غزة أتى في ظل ظروف إنسانية قاسية تتسم بالتضييق على الكهرباء، الغذاء، المياه، والدواء، والتي أتت كتحصيل لفرض الحصار.[48] بينما حذر مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية من خطر الإبادة الجماعية كنتيجة للحصار الشامل الذي فرضته قوات الاحتلال على قطاع غزة.[49] هذا التفاقم الشديد في الأزمة الإنسانية دفع مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ليصف شمال غزة "جهنم على الأرض".[50]

أفضى ذلك، إضافة إلى جُملة الاعتداءات الأخرى إلى نزوح ما لا يقل عن 400 ألف نسمة من سكان محافظتي غزة وشمال غزة إلى الجنوب، حتى 11 تشرين الثاني.[51] هذا ما أدى إلى بلوغ معدلات الكثافة السكانيّة في الجنوب 6145 شخصاً لكل كيلومتر مربع بعد أن كانت الكثافة 4531 شخصاً لكل كيلومتر مربع.[52] حتى أثناء الهدنة الإنسانية، بالكاد تمكن النازحون من العودة إلى منازلهم ومناطقهم في شمال غزة بسبب إطلاق النار من قبل الجيش الإسرائيلي على العائدين من النازحين، ذلك إضافة إلى استخدام آليات ترهيب عبر إلقاء منشورات تحمل في طياتها تهديدات بمنع العودة إلى الشمال.[53] عند صياغة هذا الملخص، وصل عدد النازحين في قطاع غزة الى حوالي 1.8 مليون، أي 80% من السكان.

---

39 إذ وصل عدد الشهداء حتى الرابع عشر من كانون الأول ما يزيد عن 18 ألف شهيد، و7780 شخص ما زالوا مفقودين عبر الأنقاض.
https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx

40 https://www.alarabiya.net/arab-and-world/2023/12/04/

41 https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/10/un-expert-warns-new-instance-mass-ethnic-cleansing-palestinians-calls

42 https://www.conflict-damage.org/

43 https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1408/Default.aspx

44 https://www.pcbs.gov.ps/

45 https://www.conflict-damage.org/

46 https://twitter.com/hrw/status/1731689503746568334

47 https://www.emro.who.int/media/news/evacuation-orders-by-israel-to-hospitals-in-northern-gaza-are-a-death-sentence-for-the-sick-and-injured.html

48 https://www.undp.org/arab-states/publications/gaza-war-expected-socio-economic-impacts-state-palestine

49 https://www.aa.com.tr/en/middle-east/if-there-is-hell-on-earth-it-is-north-of-gaza-un-spokesman/3049812

50 https://www.aa.com.tr/en/middle-east/if-there-is-hell-on-earth-it-is-north-of-gaza-un-spokesman/3049812

51 https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4635

52 https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/11/27/gaza-war-brief6-arb-1701078390.pdf

53 https://www.bbc.com/arabic/articles/c0j25757989o

6. خلاصة: مخاطر النكبة الديموغرافية

مع دخول العدوان شهره الثالث، يُهدد الاحتلال النازحين والسُكان في محافظات الجنوب، وبالتحديد خانيونس، بالرحيل إلى منطقة المواصي، عبر إعلانها "منطقة آمنة".[54] تُعتبر هذه المناطق، بطبيعة الحال، غير آمنة بتاتاً، بسبب العدوان، وسوء الأوضاع الإنسانية، وعدم قدرة هذه المساحة الصغيرة على تحمّل الأعداد الكبيرة من النازحين.[55] هذا التوجه يُفضي فقط إلى تغيرات ديموغرافيّة قصرية كارثية غير مسبوقة؛ فبلدة المواصي هي بلدة صغير يبلغ عرضها 1 كيلومتر على خط الساحل، وطولها 14 كيلومتر مربع، والتي بالتأكيد لن تتسع لأفواج النازحين الجدد من خانيونس أو النازحين الذين نزحوا من الشمال.[56] كما لا تتوافر بها أي مقومات إنسانية أو معيشية نظراً لكونها بالأساس منطقة شبه صحراوية فقيرة تنموياً.

لا يمكن فصل كل ما سبق عن محاولات دفع النزوح الداخلي إلى الهجرة الخارجية عبر الضغط الإسرائيلي (غير الرسمي) على مصر لقبول نازحي غزة،[57] والذي يطرح (نظرياً حتى الآن) كـ "تهجير مؤقت" بهدف "حماية المدنيين".[58] قد لا يبدو اختيار هذه المنطقة عشوائياً في ظل الترحيل الممنهج تاريخياً، ومنذ بداية العدوان. في هذا السياق، بدأ الاحتلال استخدام أسلوب إضافي لهندسة الترحيل، عبر تقسيم القطاع إلى "بلوكات" مُرقمة، مُرفقة بنداء لسُكان كلٍ من "البلوكات" للرحيل عنه إلى "بلوك" آخر مُهدداً سُكانها بأنها "الوسيلة الوحيدة للحفاظ على أمن(هم) وأرواح(هم) وحياة عائلات(هم)".[59]

من جهة ثانية فضحت تصريحات سياسيين متطرفين ووثائق مسربة من "وزارة الاستخبارات" الإسرائيلية نوايا إسرائيلية حقيقية لخلق الظروف المناسبة لتهجير جزء من سكان قطاع غزة ما بعد العدوان بشكل دائم إلى مصر عبر ثلاث مراحل، أولها وضع خيام في مصر، وفتح "ممرات إنسانية"، ومن ثم بناء المدن في شمال شبه صحراء سيناء.[60] بهذه الرؤية للإبادة الجماعية، يعيد التاريخ تكرار نفسه بتحول الخيام مرة أخرى لمخيمات للاجئين تحت مسمى "مدن" في هذه الحالة، ويتغير المكون الديموغرافي لقطاع غزة مرّة أخرى بتهجير سُكانها، الذين هم بالغالب من اللاجئين، مرة أخرى. في سياق أوسع، دعت وزيرة الاستخبارات الإسرائيلية المجتمع الدولي لتشجيع توطين الفلسطينيين في دولهم بدلاً من التبرع بالأموال لمشاريع إعادة إعمار قطاع غزة،[61] مما يدحض أي محاولات إسرائيلية لتبرير النزوح والتهجير الحاصلين تذرعاً بالمناطق العازلة والآمنة للمدنيين.

قد يكون مبكراً التنبؤ بما بعد العدوان، إلا أن المؤشرات الاقتصادية والتنموية الحالية، ودون بلوغ سقف النكبة الديموغرافية التي لا تزال تلوح في الأفق، تُنذر بخطر على المؤشرات الديموغرافية لقطاع غزة. فمن المتوقع أن يرتفع الفقر إلى ضعف مستواه السابق (45%)، كما أن مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index) سيشهد تراجعاً قد يعيد القطاع إلى أكثر من 16 عاماً الى الخلف.[62] هذا إضافة إلى الآثار المتوقعة على البنية الصحية والتعليمية والاقتصادية على إثر التدمير الواسع للمنشآت، وجميعها تُفاقم الظروف الاجتماعية الاقتصادية الموجودة بالفعل بسبب الحصار وعدم القدرة على التعافي التام ما بعد الاعتداءات السابقة.

إن حالة الإبادة الجماعية التي تحدث من جهة، والتدمير الممنهج لجميع البنى التحتية الحيوية بما تُفرزه من حاجة قسرية للنزوح من جهة أخرى، تُفضي بحالة واضحة للتطهير العرقي الذي يُمارس بشكل ممُنهج ضد المكون الديموغرافي الفلسطيني، ما يعكس في أوضح الصيغ الممكنة مصطلح "التحول الديموغرافي القسري"، وما هذا العدوان إلا تجسيد بشع لهذا التوجه التاريخي للمشروع الصهيوني.

54 https://www.aljazeera.com/news/2023/12/6/how-israel-is-squeezing-1-8-million-palestinians-into-an-airport-sized-area#:~:text=Israel
55 https://www.aljazeera.com/news/2023/12/6/how-israel-is-squeezing-1-8-million-palestinians-into-an-airport-sized-area
56 https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200303_al_mawasi
57 https://www.ft.com/content/75971d8b-e2fd-4275-8747-0bd443673483
58 https://www.alhurra.com/israel/2023/12/03/
59 https://www.idf.il/ar/
60 https://www.calcalist.co.il/local_news/article/rj2mplngp
61 https://www.jpost.com/opinion/article-773713
62 https://www.undp.org/publications/gaza-war-expected-socio-economic-impacts-state-palestine

مؤشرات ديمغرافية رئيسية في فلسطين

عدد السكّان المُقدر (1000) حتى عام 2030

السّنة	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
فلسطين	5483	5613	5745	5877	6014	6156	6298	6443
الضّفّة الغربيّة	3257	3326	3395	3465	3537	3612	3687	3762
قطاع غزّة	2226	2287	2349	2412	2477	2544	2611	2681

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التوقّعات الدّيموغرافي الّتي شاركها الجهاز مع معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ (ماس)

البطالة بحسب الجنس لفئة الشباب (15-24) للأعوام 2018-2022

	2018		2019		2020		2021		2022	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
فلسطين	%75.20	%40	%67.10	%34.70	%70.00	%36.60	%42.90	%22.40	%57.00	%31.90
الضفة الغربية	%55.30	%25.70	%52.50	%20.60	%55.00	%23.60	%28.90	%12.40	%39.80	%19.40
قطاع غزة	%92.20	%71.80	%85.60	%62.70	%92.00	%66.30	%65	%41.90	%87.00	%57.20

المصدر: بيانات القوى العاملة لعدة سنوات - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

نسبة الفلسطينيين من الفقراء بحسب المنطقة، 2017

المنطقة	الفقر		الفقر المدقع	
	الاستهلاك	الدخل	الاستهلاك	الدخل
الضفة الغربية	%13.90	%24	%5.80	%15.10
قطاع غزة	%53.00	%67.60	%33.80	%53.90
فلسطين	%29.20	%41.10	%16.80	%30.30

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017. (رام الله – فلسطين 2018).